**الميزانية العامة**

**اولا: مفهوم المزانية العامة**

1. **تعريف المزانية العامة:** هي خطة مالية سنوية تعرض السلطة التشريعية لإقرارها تحتوي على تقديرات لنفقات وايرادات الدولة لسنة مقبلة لاجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية. اذن الميزانية العامة تشمل الخصائص التالية:

- الميزانية العامة توقع: ارقام متوقعة لحجم النفقات وحجم الايرادات

- الميزانية العامة اجازة من السلطة التشريعية.

- الميزانية العامة ذات صفة دورية

-الميزانية العامة تبنى على ضوء الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

1. **الفرق بين الميزانية العامة وبعض المفاهيم المالية الاخرى.**

**2-1) الميزانية العامة وميزانية المشروعات:** مزانية المشروعات عبارة عن حساب لموجودات ومطالوبات المشروع ف تاريخ معين نتيجة لعملياته التي تمت في فترة زمنية محددة ماضية وفقا لقواعد المحاسبة العامة اما الميزانية العامة فهي تهتم بفترة مستقبلية ولا تعطي ارقام لموجودات ومطلوبات المؤسسة بل تعطي توقعات لنفقات وإيرادات الدولة لسنة قادمة.

**2-2)الميزانية العامة و الميزانية القومية والحسابات القومية:** يقصد بالميزانية القومية التقديرات الكمية المتوقعة لنشاط الاقتصادي خلال سنة مقبلة (القطاع العام والخاص) اما الميزانية العامة فهي تقدير للنشاط المالي للدولة وهنالك علاقة وثيقة بين المفهومين لان الميزانية العامة هي جزء من الميزانية القومية.

-اما الحسابات القومية يقصد بها الدراسة الكمية للنشاط الاقتصادي القومي خلال سنة ماضية اي حسابات الدخل القومي وتكوينه وتداوله وتوزيعه.

**ثانيا تقسيمات الميزانية العامة**

1. **التقسيم العلمي:** يتم تقسيم الميزانية العامة وفقا الاهداف التي يحققها كل تقسيم كما يأتي:
   1. التقسيم الاداري: يتخذ هذا التقسيم الجهة الحكومية معيارا لتصنيف النفقات والايرادات العامة لان هذا التقسيم يعكس الخريطة التنظيمية لهيكل الدولة الاداري حيث توزع النفقات حسب الوزارة التي تقوم بانفاقها بغض النظر عن الوظيفة التي تؤديها هذه النفقة**.**
   2. **التقسيم الوظيفي :** تصنف النفقات العامة الى مجموعات متجانسة وفقا للخدمات العامة التي تقدمها ، فالمعيار المعتمدهنا نوع الوظيفة التي ينفق فيها المال العام . تتضمن الخدمات العامة الخدمات السيادية مثل خدمات العدالة والدفاع والامن. اما الخدمات الاجتماعية فتشمل اوجه النشاط العام الذي تتولاه الدولة في الغالب كالتعليم والضمان الاجتماعي والخدمات الضرورية للمعيشة الخدمات الصحية اما الخدمات الاقتصادية فتشمل الخدمات التي تقدم على اساس تجاري.
   3. **التقسيم السنوي:** يعمل بهذا التقسيم بعد التقسيم الاداري حيث يجري تبويب النفقات العامة لكل وحدة من وحدات القطاع العام تبويبا اداريا الى اصغر وحدة بعدها يتم تقسيم النفقات العامة تقسيما نوعيا متشابها في كل الوحدات الادارية مثل تقسيمها على الاجور. ان هذا التقسيم يسهل عملية الرقابة ويلزم رؤساء الوحدات الحكومية بالتقيد في الانفاق بحسب ما هو معتمد لكل نوع من انواع النفقات كذلك يساعد هذا التقسيم على تقدير افضل للايرادات في السنة القادمة.
2. **التقسيم الاقتصادي:**

**ثالثا: قواعد الميزانية العامة .**

1. **قاعدة سنوية الميزانية:** قصد بسنوية الميزانية ان إيرادات الدولة ونفقاتها يتم تقديرها بصفة دورية وتقرها السلطة التشريعية كل سنة.

**-الاستثناءات على قاعدة سنوية الميزانية:** تشمل الاستثناءات حالات حتمية للخروج عن مبدا سنوية الميزانية.

**1-1) موازنة الدورة الاقتصادية: تتعرض** الاقتصادات الرأسمالية الى دورات اقتصادية يتعاقب فيها الازدهار و الكساد وذلك على عدة سنوات ولمعالجة التقلبات في النشاط الاقتصادي تلجا الدولة الى انشاء ميزانية عامة من شانها ان تزيد الايرادات في اوقات التضخم من اجل الحد من التضخم وزيادة مستوى الطلب الفعال ووضع هذه الايرادات في صناديق خاصة ليعاد انفاقها في حالات الكساد.

**1-2) ميزانية البرامج الاقتصادية والاجتماعية ( الخطط الاستثمارية)**

تقوم الدولة ذات التخطيط المركزي بانشاء الكثير من المشاريع التي تتطلب رصد مبالغ مالية كبيرة لا تتحملها ميزانية سنة واحدة وكذلك الوقت اللازم لانشائها يمتد اكثر من سنة مما يتطلب الانفاق عليها طيلة فترة الانشاء وبالتالي ضرورة وضع ميزانيات خاصة بهذه المشاريع او البرامج.

**1-3)الاعتمادات الاضافية:** عندما لا تكفي الاعتمادات المقررة لوجه من وجوه الانفاق او حدوث حالات طارئة فان السلطة التنفيذية تطلب من السلطة التشريعية تخصيص مبالغ مالية اضافية للانفاق.

* 1. **الموازنات الشهرية:** قد ينتهي العمل بالميزانية السنوية لانتهاء الميزانية المالية ولم تحصل بعد موافقة السلطة التشريعية على الميزانية الجديدة . في هذه الحالة تطلب الحكومة من السلطة التشريعية المصادقة على ميزانية مؤقتة لمدة شهر واحد تخصم مبالغها من الميزانية السنوية عند المصادقة عليها.
  2. **الاعتمادات الدائمة:** هنالك نفقات لا تعرض على البرلمان للتصويت عليها كل سنة بل يجيزها لمدة طويلة مثل فوائد الدين العام و راتب الموظفين ومعاشات التقاعد وبعض الضرائب والرسوم.

**2 قاعدة شمولية الميزانية:** تعني هذه القاعدة ان تكون الميزانية العامة شاملة لجميع نفقات وايرادات الدولة وعدم اجراء مقاصة بين نفقات وايرادات الادارات الحكومية بل تظهر كل الايرادات والنفقات في الميزانية العامة مما يتيح رقابة افضل على الاداء المالي الحكومي.

**3 ) قاعدة عدم تخصيص الايرادات :** تعني عدم تخصيص ايراد معين لنفقة معينة اي عدم وجود صلة قانونية بين الايرادات والنفقات العامة.

1. **قاعدة وحدة الميزانية :** تعني هذه القاعدة تسجيل كافة النفقات والايرادات العامة المتوقع تنفيذها للسنة القادمة في وثيقة واحدة، تفيد هذه القاعدة في سهولة التعرف على المركز المالي للدولة وكذلك تبين نسبة الايرادات والنفقات الى الدخل القومي.
2. **قاعدة توازن الميزانية :** تعني هذه القاعدة تساوي كل من الايرادات والنفقات العامة وهي من من نتاج الفكر الكلاسيكي لكن مع تطور الدولة جعلها تهتم بتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي على حساب التوازن المالي . ويكون ذلك من خلال العجز المتعمد في الميزانية العامة و يعني ذلك ان تكون نفقات الدولة اكبر من من ايراداتها ويطلق على هذه التمويل بالعجز.